

# فَلَائِدُ الْمَرْجَانِ

فِي تَخْرِيجِ

حَدِيثِ: إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانُ

تَأَلِيفُ

الشيخ العلامة الحديث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وسماه

سلسلة

ينابيع الآثار في تخريج الآثار



قَلْبُ الْمَرْجَانِ

فِي تَخْرِجِ

حَدِيثِ إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانُ

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

# قلائد المرجان

في تخریج

حَدِيثِ: إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ

تَأَلِيفُ

الشیخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله وعلمه

سلسلة

يتابع الآثار في تخریج الآثار



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ لَنَا تَعَسَّرَ

الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عَمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا \* يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ -

[٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

\* لَا تَخْفَى أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الرَّجَالِ وَالْعِلَلِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَحِمَايَتِهَا مِنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا؛ فَهُوَ الْمِيزَانُ الَّذِي تُعْرَضُ عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاقِلِينَ لِأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبِهِ يُمَيِّزُ الصَّادِقُ مِنَ الْكَاذِبِ، وَالثَّقَّةُ مِنَ الضَّعِيفِ، وَالضَّابِطُ مِنَ غَيْرِ الضَّابِطِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رحمته الله: (التَّفَقُّهُ فِي مَعَانِي الْحَدِيثِ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَمَعْرِفَةُ الرَّجَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: فَيَعُدُّ عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَشْرَفِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ ذَلِكَ لِمَا لَهُ مِنْ وَظِيفَةٍ غَايَةِ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَهْمِيَّةِ، وَهِيَ الْكَشْفُ عَمَّا يَعْتَرِي الثَّقَاتِ مِنْ أَوْهَامِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٤): (مَعْرِفَةُ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رحمته الله فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢): (هَذَا النَّوْعُ مِنْهُ مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ). اهـ.

(١) انظر: «الثَّقَاتُ الَّذِينَ ضَعُفُوا فِي بَعْضِ شُبُوحِهِمْ» لِلرَّفَاعِيِّ (ص ١٨).

(٢) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الرَّامَهُزْمِيُّ فِي «الْمُحَدَّثَاتِ الْفَاصِلِ» (ص ٣١٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّائِي» (١٦٣٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْعِلْمُ يُعَدُّ مِنْ أَعْمَاضِ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًّا غَائِضًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًّا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢):  
(اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دَوَّنُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ.  
الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَإِتْقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله أَيْضًا فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٤ ص ٦٦٢): (وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْعِلْمِ مِنْ طُولِ الْمُمَارَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَذَاكِرَةِ، فَإِذَا عَدِمَ

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧١١)، وَ«الْوَهْمُ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ» لِلْوَرَيْكَاتِ (ص ٨٣).

(٢) وَمَعْرِفَةُ مَنَاجِجِ النَّقَادِ، وَفَهْمُ عِبَارَاتِهِمْ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ.

الْمَذَاكِرَةَ بِهِ، فَلْيَكْثُرْ طَالِبُهُ الْمُطَالَعَةَ فِي كَلَامِ الْأَيْمَةِ الْعَارِفِينَ بِهِ، كَيْحَيَّ بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ، كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَغَيْرِهِمَا. \* فَمَنْ رَزِقَ مُطَالَعَةَ ذَلِكَ وَفَهَمَهُ وَفَقَهَتْ نَفْسُهُ فِيهِ، وَصَارَتْ لَهُ فِيهِ قُوَّةُ نَفْسٍ وَمَلَكَهٗ، صَلَحَ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ. اهـ.

قُلْتُ: لِأَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ هُوَ أَدَقُّ عُلُومِ الْحَدِيثِ، وَأَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ فَهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْعِلْمَ الثَّاقِبَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ، وَأَدْقُهَا مَسْلَكًا، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا مَنْ مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهَمًا غَائِصًا، وَاطَّلَاعًا حَاوِيًا، وَإِدْرَاكًا لِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَّاقِهِمْ، وَإِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ؛ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مِنْ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَالِاطِّلَاعِ عَلَى عَوَامِضِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُمَارِسْ ذَلِكَ). اهـ.

قُلْتُ: وَلِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ بِحَاجَةٍ إِلَى إِحَاطَةٍ تَامَّةٍ بِالرُّوَاةِ وَالْأَسَانِيدِ، فَقَدْ قَلَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِيهِ فِي كُلِّ عَصْرِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَنَدَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِنَّمَا خَصَّ اللَّهُ بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ نَفْرًا يَسِيرًا مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعِي عِلْمَ الْحَدِيثِ).<sup>(١)</sup> اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ وَحُدَّاقِهِمْ). اهـ.

(١) انظر: «شَرَحَ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ١ ص ٣٣٩).



قُلْتُ: وَقَدْ اشْتَكَى الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا مِنْ نُدْرَةِ الْمُؤَهَّلِينَ لِلنَّظَرِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، بَلْ فِي وُجُودِهِمْ أَصْلًا فِي بَعْضِ الْعُصُورِ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته لَمَّا مَاتَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رحمته: (ذَهَبَ الَّذِي كَانَ يُحْسِنُ هَذَا الْمَعْنَى - أَبِي: التَّعْلِيلَ - يَعْنِي: أَبَا زُرْعَةَ، مَا بَقِيَ بِمِصْرَ، وَلَا بِالْعِرَاقِ أَحَدٌ يُحْسِنُ هَذَا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رحمته: (جَرَى بَيْنِي، وَبَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ يَوْمًا تَمَيَّزُ الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ فَجَعَلَ يَذْكُرُ أَحَادِيثَ، وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا.

وَكَذَلِكَ كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا، وَخَطَأَ الشُّيُوخِ.

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ، لِي: يَا أَبَا حَاتِمٍ، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ، فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَحِدُّ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرُبَّمَا أَشْكُ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فِإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ، لَا أَجِدُ مَنْ يُشْفِينِي مِنْهُ!).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رحمته فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١)، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ نِقَادِ الْحَدِيثِ: (غَيْرَ أَنَّ هَذَا النَّسْلَ قَدْ قَلَّ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَصَارَ أَعَزَّ مِنْ عِنْقَاءِ مَغْرِبٍ). اهـ.

(١) أُنْتَرِ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) أُنْتَرِ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «مُقَدِّمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ص ٣٥٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٢

ص ٤١٧ و ٤١٨)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٥٢ ص ١١)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رحمته الله فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» (ج ١ ص ٣١): (فَكَانَ الْأَمْرُ مُتَحَامِلًا إِلَى أَنْ آلَتِ الْحَالُ إِلَى خَلْفٍ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ صَحِيحٍ وَسَقِيمٍ، وَلَا يَعْرِفُونَ نَسْرًا مِنْ ظَلِيمٍ). اهـ.

قُلْتُ: يَرْحَمُ اللَّهُ أئِمَّةَ الْحَدِيثِ، كَيْفَ لَوْ أَدْرَكُوا زَمَانَنَا؟ مَاذَا عَسَى هُوَ لِأَنَّ يُقُولُوا؟ اللَّهُمَّ غُفْرًا.

\* وَنَظَرًا لَوْ ظَلِمَتْهُ فِي الْكَشْفِ عَنِ الْأَوْهَامِ نَجْدًا نَقِدَ الْعِلَلِ يَفْرَحُ لظَفَرِهِ بَعْلَةً حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَكْثَرَ مِنْ فَرَحِهِ بِأَحَادِيثَ جَدِيدَةٍ يُضِيفُهَا إِلَى رَصِيدِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ رحمته الله: (لَأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةَ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عِشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَتْ عِنْدِي).<sup>(١)</sup>

\* وَتَقْدِيرًا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ لِكَشْفِ الْأَوْهَامِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ فَإِنَّ كِبَارَ الْمُحَدِّثِينَ إِذَا شَكَّ أَحَدُهُمْ فِي رِوَايَةِ جَمَعَ طُرُقَهَا، وَنَظَرَ فِي اخْتِلَافِهَا؛ لِيَعْرِفَ عِلَّتَهَا. قُلْتُ: لِأَنَّ هَذَا هُوَ السَّبِيلُ لِكَشْفِهَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته الله فِي «الْجَامِعِ» (ج ٢ ص ٢٩٥): (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنَظَرَ فِي اخْتِلَافِ رِوَايَتِهِ، وَتُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ، وَالصَّبْرِ). اهـ.

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٩)، وَالْحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٢)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاويِ» (ج ٢ ص ٢٩٥)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) قُلْتُ: أَوْ يَعْرِضُهُ عَلَى الْمُؤَهِّلِينَ لِهَذِهِ الْمُهِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «النُّكْتِ» (ج ٢ ص ٧١١): (مَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي

الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْإِخْتِلَافِ). اهـ.

قُلْتُ: وَنَصَّ نُقَادُ الْحَدِيثِ عَلَى مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ، وَوَسَائِلِ مَعْرِفَتِهِ.

فَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ١١٣): (وَالْحُجَّةُ

فِيهِ عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ هَذَا إِذْنٌ يَأْتِي بِالْمُذَاكِرَةِ وَالْحِفْظِ، وَالْبَحْثِ وَالتَّخْرِيجِ، وَمُلَازِمَةَ

أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالإِطْلَاعِ الوَاسِعِ عَلَى الْأَسَانِيدِ، وَالْمُدَاوَمَةَ عَلَى قِرَاءَةِ مُصَنَّفَاتِ

أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ لِلْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» (ص ٩):

(الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، مِنْهَا: مَا يُذَكَّرُ فِيهِ خِلَافٌ، وَلَا يُحَقَّقُ الْحَقُّ

فِيهِ تَحْقِيقًا وَاضِحًا، وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِفُ التَّرْجِيحُ بِإِخْتِلَافِ الْعَوَارِضِ الَّتِي تَخْتَلِفُ فِي

الْجُزْئِيَّاتِ كَثِيرًا، وَإِذْرَاكُ الْحَقِّ فِي ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى مُمَارَسَةِ طَوِيلَةٍ لِكُتُبِ الْحَدِيثِ،

وَالرَّجَالِ وَالْعِلَلِ، مَعَ حُسْنِ الْفَهْمِ وَصَلَاحِ النِّيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنَّ التَّعْلِيلَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا نُقَادُ أَيْمَّةِ

الْحَدِيثِ، دُونَ مَنْ لَا إِطْلَاعَ لَهُ عَلَى طُرُقِهِ وَخَفَايَاهَا).<sup>(١)</sup> اهـ.

\* وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَشْرْتُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ اعْتِمَادُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَهْلِ الْعِلَلِ كَمَرْجِعِيَّةِ عِلْمِيَّةٍ... لِأَنَّ هَؤُلَاءِ

كَانُوا أَعْلَمَ بِهَذَا الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

(١) انظُر: «النُّكْتَةُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٧٨٢).

قُلْتُ: وَمَنْ هُجَّ جَمْعُ الرَّوَايَاتِ وَمُقَارَنَتُهَا؛ لِتَمْيِيزِ الصَّوَابِ مِنَ الْخَطَا فِيهَا، هُوَ مَنْ هُجَّ أَهْلُ الْحَدِيثِ الْقَوِيمِ.<sup>(١)</sup>

\* فَيَسْتَنْكِرُ النَّقَادُ أَحْيَانًا بَعْضَ مَا يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَيَرُدُّونَ غَرَائِبَ رَوَايَاتِهِمْ، بِالرَّغْمِ مِنْ ثِقَتِهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِالْعِلْمِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَالِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (وَأَمَّا أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْحَدِيثِ إِذَا انْفَرَدَ بِهِ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْ الثَّقَاتُ خِلَافَهُ أَنَّهُ لَا يَتَابَعُ عَلَيْهِ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ عِلَّةً فِيهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ كَثُرَ حِفْظُهُ، وَاشْتَهَرَتْ عَدَالَتُهُ وَحَدِيثُهُ، كَالزُّهْرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَرَبَّمَا يَسْتَنْكِرُونَ بَعْضَ تَفَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ أَيْضًا، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَيَعُدُّ وَهُمْ الرَّاوي وَمَا يَتَابَعُهُ مِنْ مَسَائِلَ، مِنْ أَكْثَرِ قَضَايَا عُلُومِ الْحَدِيثِ، الَّتِي شَعَلَتْ بِآلِ النَّقَادِ، وَنَجِدُ إِعْلَالَهُمْ لِكَثِيرٍ مِنَ الرَّوَايَاتِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاضِحًا مُتَوَافِرًا فِي كُتُبِ الرَّجَالِ وَالْعِلَالِ، كَمَا أَنَّهُمْ عُنُوا بِمَعْرِفَةِ وَحَصْرِ كُلِّ رَاوٍ ثَبَتَ أَنَّهُ عَانَى مِنَ الْوَهْمِ، وَالْخَطَا، وَالْخَلْطِ، وَصُنِّفَتْ فِي ذَلِكَ كُتُبٌ مِنْ قِبَلِ الْحَفَاطِ وَلَا يَسْتَعْنِي مُشْتَغِلٌ بِالْحَدِيثِ وَعَلَيْهِ عَن مَعْرِفَةِ هَؤُلَاءِ الْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِئِينَ، وَمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ رَوَايَاتٍ دَخَلَهَا الْوَهْمُ وَالْغَلْطُ.

(١) قُلْتُ: فَوَضَعُوا لِصِيَانَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ، الَّتِي بِهَا يَكُونُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهَا عِنْدَ اخْتِلَافِ النَّاسِ، لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ أَوِ الضَّعْفِ.

\* وَلِهَذَا كَانَ النُّقَادُ يَجِدُونَ مَشَقَّةَ بَالِغَةً، وَهُمْ يُفْتَشُونَ فِي أَسَانِيدِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ وَيَتَفَحَّصُونَهَا.

قُلْتُ: وَلَا جِلَّ هَذِهِ الصُّعُوبَةُ الَّتِي ذَكَرْتُ، يَنْبَغِي لِلنَّاقِدِ الَّذِي يُرِيدُ اكْتِشَافَ الْوَهْمِ فِي رَوَايَاتِ مُخْتَلِفِي الْأَمْصَارِ، أَنْ يَكُونَ ذَا دَرَايَةٍ تَامَّةٍ، وَإِحَاطَةٍ شَامِلَةٍ بِالْمُخْتَلِطِينَ وَالْمُخْطِطِينَ وَأَخْبَارِهِمْ، وَأَسَالِيهِمْ فِي ذَلِكَ، وَعَمَّنْ أَخْطَأُوا، وَعَدَدِ رَوَايَاتِهِمْ الشَّاذَّةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا تُسَاعِدُ فِي تَجْلِيَةِ هَذِهِ الْمُشْكَلَةِ حَتَّى يَتَسَنَّى لَهُ اكْتِشَافُ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَاتِ. <sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَحَصَّلَ لِي مِنْ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيُّ بَعْدَ أَنْ جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ حَدِيثِ: «إِذَا اجْتَمَعَ عَيْنَانِ»، وَالْكَالَامُ عَلَى أَسَانِيدِهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانَ عِلَلِهَا، وَالْحُكْمَ عَلَيْهَا.

\* وَلِذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يَطْلُبَ الْعِلْمَ، وَيَسْتَلِكَ سَبِيلَهُ، وَيَعْمَلَ بِحَقِّهِ؛ لِكَيْ يَضْبِطَ أَصُولَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

قُلْتُ: فَيَعْمَلُ جَادًّا فِي الْبَحْثِ <sup>(٢)</sup> عَمَّا يُسْتَبْطَأُ مِنْهُمَا مِنْ مَعَانٍ، وَأَحْكَامٍ فِقْهِيَّةٍ؛ لِكَيْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَفِيمَا ثَبَتَ وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(١) قُلْتُ: وَالْكَالَامُ فِي وَهْمِ الرُّوَاةِ، وَدُخُولِ الْوَهْمِ فِي الرُّوَايَةِ طَوِيلٌ مُتَشَعَّبٌ، وَضُرُورَةُ النُّقَادِ التَّنْبِيهُ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يُنْظَرُ إِلَى شُهْرَةِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، بَدُونِ نَظَرٍ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هَلْ هِيَ صَحِيحَةٌ أَمْ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَجَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ بَشَرٌ، وَمِنْ طَبِيعَةِ الْبَشَرِ يُخْطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَافْتَهُمُ هَذَا تَرَشُدًا.

لِأَحَدٍ كَانِنًا مَنْ كَانَ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ فِي دِينِهِ، وَلِلذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَبَّدَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الشَّاذَّةِ، أَوِ الْمُنْكَرَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «قَاعِدَةِ جَلِيلَةٍ» (ص ١٦٢): (لَا يَجُوزُ

أَنْ يُعْتَمَدَ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَلَا حَسَنَةً). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٤٨):

(الضَّعِيفُ الَّذِي يَبْلُغُ ضَعْفُهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَحْصُلُ مَعَهُ الظَّنُّ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ فِي إِثْبَاتِ شَرْعٍ عَامٍّ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِالصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ لِذَاتِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ، لِحُصُولِ الظَّنِّ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ). اهـ.

قُلْتُ: وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ مَا شَرَعَهُ مِنْ أخطرِ الْأُمُورِ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِمَا يَجْعَلُهُ

يُحَادُّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ. (١)

قَالَ الْعَلَمَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ» (ج ١ ص ١٥): (مَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ -

بِصِحَّتِهِ أَوْ حُسْنِهِ جازَ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِضَعْفِهِ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، وَمَا أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَيْهِ، وَلَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُمْ، لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِهِ، إِلَّا بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ إِنْ كَانَ الْبَاحِثُ أَهْلًا لِذَلِكَ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ الْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ أَكْثَرُهُمْ مُقَلَّدُونَ لَا يَعْرِفُونَ مِنَ الْحَدِيثِ إِلَّا عَلَى أَقْلِهِ، وَلَا يَكَادُونَ يُمَيِّزُونَ

بَيْنَ «صَحِيحِهِ» مِنْ «سَقِيمِهِ»، وَلَا يَعْرِفُونَ جَيِّدَهُ مِنْ رَدِيئِهِ، وَلَا يَعْبَثُونَ بِمَا يَبْلُغُهُمْ مِنْهُ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَعَلَى هَذَا عَادَةُ أَهْلِ التَّقْلِيدِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا آرَاءُ الرِّجَالِ أَصَابُوا أَمْ أَخْطَأُوا، أَلَا إِنَّ عُدْرَةَ الْعَالَمِ لَيْسَ عُدْرًا لِغَيْرِهِ إِنْ تَبَيَّنَ الْحَقُّ، أَوْ بَيَّنَّ لَهُ» وَقَدْ وَرَدَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ تُؤَكِّدُ هَذَا الشَّيْءَ، وَتُبَيِّنُ مَوْقِفَهُمْ

\* لِأَنَّ التَّشْرِيحَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيَيْنِ: «الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ»، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْم: ٣-٤]، وَلَمْ يَقْبِضِ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَنِيهِ هَذَا الدِّينَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَشْهُرٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَكَانَ كَمَالَ الدِّينِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَظِيمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلِذَا كَانَتْ الْيَهُودُ تَغْبِطُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٣٦٢): (أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ جَاءَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرُؤُونَهَا لَوْ نَزَلَتْ عَلَيْنَا مَعَشَرَ الْيَهُودِ لَا تَخَذُنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

قُلْتُ: فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَزِيدَ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَلَا يَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى، إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

مِنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَأَنْهُمْ تَبَرَّءُوا مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ عِلْمِهِمْ، وَتَقْوَاهُمْ حَيْثُ أَشَارُوا بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهِمْ لَمْ يُحِيطُوا بِالسُّنَّةِ كُلِّهَا.

انظُرْ: «هُدَايَةَ السُّلْطَانِ لِلْمَعْصُومِيِّ» (ص ١٩)، وَكِتَابِي «الْحَوْهَرُ الْفَرِيدُ فِي نَهْيِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ التَّقْلِيدِ». وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

جَمِيعًا أَنْ يَخْضَعُوا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَأَلَّا يَتَدَعُوا فِي الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يُشْرَعْهُ رَسُولُهُ ﷺ مَهْمَا رَأَوْهُ حَسَنًا؛ لِأَنَّ الدِّينَ قَدْ كَمُلَ.

قُلْتُ: وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ لِعِلْمِ أَصُولِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِهَا مَا تَعَوَّدُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُمْ مُطَالِبُونَ بِإِتْقَانِ أَدْوَاتِ هَذَا الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>، وَالتَّمَرُّسِ فِيهِ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي أَوْهَامٍ فَاحِشَةٍ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ.

هَذَا وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانَا بِعَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ، إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَثْرِيِّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ أَحَادِيثِ فِي الْعِيدَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا، وَأَنَّهُ تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ إِذَا  
اجْتَمَعَتْ مَعَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ فِي الدِّينِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: (قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ،  
فَمَنْ شَاءَ أَجْرَاهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

اِخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَتْنِهِ، وَفِي سَنَدِهِ:

\* فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى، وَعُمَرُ بْنُ حَفْصِ الْوَصَائِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ  
حَنَانَ الْحِمَصِيِّ، وَيَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ الْجُرْجِسِيِّ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ  
الْحِمَصِيِّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ  
رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: (قَدْ اجْتَمَعَ فِي  
يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْرَاهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٤٤)،  
وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (١٥٠)، وَالْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ» (ج ٢  
ص ٢١٨)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٤٩)، وَالْحَاكِمُ فِي  
«الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ٢ ص ٢٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٨)، وَابْنُ عَبْدِ

الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧١)، وَفِي «الإِسْتِدْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٢٨)، وَابْنُ مَاسِي فِي «الْفَوَائِدِ» (٣١)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ» (٣٨)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى مِنَ السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ص ١٠٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانِ مُشْكِْلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٣ ص ١٩٠)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (ج ٤ ص ٩٧)، وَفِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٦٩)، وَالْمَرَاغِي فِي «عَوَالِي الْمُجِيزِينَ» (ص ٨٣)، وَابْنُ الْبُهْلُولِ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ق/١١/ط).

وَأوردُهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (١٨١٠٥).

وَفِي رِوَايَةٍ: الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢١١)؛ بَلْفُظٍ: (وَإِنَّا مُجْمَعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

\* وَكَذَا فِي رِوَايَةٍ: أَبِي طَاهِرِ السَّلْفِيِّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٤٩).

وَفِي رِوَايَةٍ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٢)؛ بَلْفُظٍ: (فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَتْهُ الْجُمُعَةُ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩)؛ بَلْفُظٍ: (فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّا مُجْمَعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

وَعَبْرِهِمْ.

وَفِي رِوَايَةٍ: الطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِْلِ الْآثَارِ» (ج ٣ ص ١٩٠): (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَيَّ

عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي يَوْمٍ، فَقَالَ ﷺ: أَيَّمَا شِئْتُمْ أَجْزَأَكُمْ).

\* وَهَذَا اللَّفْظُ: وَهُمْ، وَهُوَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَتْنِ، دُونَ أَنْ يذْكَرَ: «فَمَنْ شَاءَ أَجْرَاهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ».

\* وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ الْحَمِصِيِّ، فَقَدْ رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا، وَمُسَلِّمٌ حَدِيثًا، وَاحِدًا: مُتَابِعَةً، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِتَدْلِيْسِ التَّسْوِيَةِ، حَيْثُ إِنَّهُ يَرُوي عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَالْمَجْهُولِينَ، فَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُهُ، إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ فِي طَبَقَاتِ السَّنَدِ كُلِّهَا.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٢): (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرَوْهُ -فِيمَا عَلِمْتُ عَنْ شُعْبَةَ- أَحَدٌ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِهِ الْحُفَاطِ.

\* وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْهُ: بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ، وَكَيْسَ بَشِيءٍ فِي شُعْبَةَ، أَصْلًا، وَرِوَايَتُهُ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ: أَهْلِ الشَّامِ فِيهَا كَلَامٌ.

\* وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُضَعِّفُونَ بَقِيَّةَ عَنِ الشَّامِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَلَهُ مَنَاقِيرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لَيْسَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ.

\* وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، قَالَ: «اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّا مُجْمَعُونَ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَجْمَعَ

(١) انْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُوصُوفِينَ بِالتَّدْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٦٩ و ١٦٣)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ١٧٤)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٤ ص ٢٠٢)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٣١)، وَ«تَذْكَرَةَ الْحُفَاطِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٨٩)، وَ«بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٤ ص ١٦٨).

فَلْيَجْمَعْ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَرْجِعَ فَلْيَرْجِعْ»، فَاقْتَصَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ذِكْرِ إِبَاحَةِ الرَّجُوعِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِجْزَاءَ).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ؛ فَإِنَّ بَقِيَّةَ بَنِ الْوَلِيدِ، لَمْ يُخْتَلَفْ فِي صِدْقِهِ إِذَا رَوَى عَنِ الْمَشْهُورِينَ، وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَالْمَغِيرَةَ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، وَكُلُّهُمْ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ».

\* وَهَذَا خَطَأٌ مِنَ الْحَاكِمِ، وَلَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ؛ لِضَعْفِ الْإِسْنَادِ، وَاضْطِرَابِهِ.

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ: قَدْ وَهَمَ فِيهِ بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ بَنِ الْحَبَّاجِ، مِنْ دُونِ أَصْحَابِهِ الثَّقَاتِ الْمُكْثَرِينَ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ؛ مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَنُ مَهْدِيٍّ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بَنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بَنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بَنُ إِدْرِيسَ، وَمُحَمَّدُ بَنُ جَعْفَرِ غُنْدَرٍ، وَيَزِيدُ بَنُ هَارُونَ، وَالطَّيَالِسِيُّ، وَيَحْيَى بَنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمُعَاذُ بَنُ مُعَاذِ الْعَبْرِيِّ، وَعَفَّانُ بَنُ مُسْلِمِ الصَّفَّارِ، وَغَيْرُهُمْ.<sup>(١)</sup>

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٤٩)، مِنْ رِوَايَةِ: مُحَمَّدِ بَنِ الْمُصَفَّى، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْمَغِيرَةَ الضَّبِّيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَوْصُولًا، ثُمَّ قَالَ: (رَوَاهُ أَيْضًا عَبْدُ الْعَزِيزِ بَنُ مُنِيبِ الْمَرْوَزِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بَنِ الْحَسَنِ بَنِ شَقِيقٍ، ثنا أَبُو حَمَزَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مَوْصُولًا، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَأَرْسَلَهُ).

(١) وَانظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٤٨٦)، وَ«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٧ ص ٢٠٢)،

وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٢٣٨).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠): (وَيُرَوَّى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مَوْصُولًا، مُقَيَّدًا بِأَهْلِ الْعَوَالِي، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ. \* وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُقَيَّدًا بِأَهْلِ الْعَالِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ مُنْقَطَعٌ).

\* وَقَدْ أَنْكَرَ أَيْمَةُ الْحَدِيثِ، هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَرَوَاهُ مَوْصُولًا، وَرَوَاهُ الْجَمَاعَةُ: مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٧): (وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، مُسْنَدًا، وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: إِنَّ الْمُرْسَلَ فِيهِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدِيثٌ، شَرِيفٌ).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: (بَلَّغَنِي أَنَّ بَقِيَّةَ رَوَى عَنْ سُعْبَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي الْعِيدَيْنِ يَجْتَمِعَانِ فِي يَوْمٍ»، مِنْ أَيْنَ جَاءَ بَقِيَّةٌ بِهَذَا؟؛ كَأَنَّهُ يُعْجَبُ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَدْ كَتَبْتُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ سُعْبَةَ: حَدِيثَيْنِ لَيْسَ هَذَا فِيهِمَا، وَإِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).<sup>(١)</sup>

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْبُرْقَانِيِّ قَالَ: وَقَالَ لَنَا الدَّارِقُطْنِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، مِنْ حَدِيثِ مُغِيرَةَ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ شُعْبَةَ.

\* وَهُوَ أَيْضًا غَرِيبٌ عَنْ شُعْبَةَ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ بَقِيَّةٍ.

\* وَقَدْ رَوَاهُ زِيَادُ الْبُكَّائِيِّ، وَصَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، مُتَّصِلًا.

\* وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ غَرِيبٌ عَنْهُ.

\* وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا هُرَيْرَةَ.<sup>(١)</sup>

\* فَأَخْطَأَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحِمَاصِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَخَالَفَ الثَّقَاتِ، وَذَلِكَ: أَنَّهُ وَصَلَهُ، وَهُوَ: مُرْسَلٌ، فَأَخْطَأَ عَلَى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي وَصْلِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «يُحَدِّثُ الْمَنَّاكِرَ عَنِ الْمَشَاهِيرِ».<sup>(٣)</sup>

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) انظُرْ: «تَنْفِيحُ التَّحْقِيقِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٩٧ و ٩٨)، وَ«الْعُلَلُ الْمُتَنَاهِيَّةُ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ١ ص ٤٧٠)، وَ«تَارِيخِ بَغْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ٣ ص ١٢٩)، وَ«تَلْخِيصُ الْحَبِيرِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٩٤)، وَ«الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْكُبْرَى» لِابْنِ شَيْلِبِي (ج ١ ص ٤٨٤)، وَ(ج ٤ ص ٥٥٩).

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٠٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٧ ص ١٢٣): عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ:  
(فِي حَدِيثِهِ: مَنَّاكِبٌ، إِلَّا أَنْ أَكْثَرَهَا عَنِ الْمَجَاهِيلِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (ج ١ ص ٤٩٧): (وَقَدْ ذَكَرْنَا: أَنَّ مَا يَرْوِيهِ  
بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ، فَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مِنْهُ، كَيْفَ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى  
أَنَّ بَقِيَّةَ بْنَ الْوَلِيدِ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ).

\* فَهَذَا الْحَدِيثُ، خَطَأً مِنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ أَيْضًا.

\* فَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَرَّازِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٧): (وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةَ عَنْ  
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، إِلَّا بِقِيَّةَ، وَحَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ،  
عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٧٠): (وَكَذَا قَالَ  
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، إِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، وَتَعَجَّبَ مِنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ:  
كَيْفَ رَفَعَهُ، وَقَدْ كَانَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، يَرْوِي عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَيُدَلِّسُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (ج ٤ ص ٩٨):  
(وَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، إِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، وَتَعَجَّبَ مِنْ بَقِيَّةَ  
كَيْفَ رَفَعَهُ، وَقَدْ كَانَ بَقِيَّةُ يَرْوِي عَنِ الضُّعَفَاءِ، وَيُدَلِّسُ).

\* وَمِنْ ثَمَّ، فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ الْمُرْسَلَةِ، وَهُوَ مَعَ  
إِرْسَالِهِ: مُنْكَرٌ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٢١٧): (يُرْوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ  
رَفِيعٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ، وَالْمُعِيزَةُ بْنُ مُقْسِمٍ مِنْ رِوَايَةِ  
بَقِيَّةٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْهُ.

\* وَقَالَ وَهْبُ بْنُ حَفْصٍ، عَنِ الْجُدِّيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، وَلَمْ  
يَذْكُرْ مُعِيزَةَ.

\* وَقَالَ أَبُو بَلَالٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، وَقَالَ يَحْيَى  
بْنُ حَمْرَةَ: عَنْ هُذَيْلِ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، كُلُّهُمُ قَالُوا: عَنْ أَبِي صَالِحٍ،  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

\* وَكَذَلِكَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِيُّ، عَنِ ابْنِ عِيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ  
رُفَيْعٍ.

\* وَخَالَفَهُ: الْحَمِيدِيُّ، عَنِ ابْنِ عِيْنَةَ، فَأَرْسَلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ  
الثَّوْرِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ.

\* وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ، وَزَائِدَةُ، وَشَرِيكٌ، وَجَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو  
حَمْرَةَ السُّكْرِيُّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ: مُرْسَلًا، وَهُوَ  
الصَّحِيحُ).



وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٦٢٢): (وَصَحَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِسْرَافِيلَ، لِرِوَايَةِ حَمَّادٍ عَنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنِ أَبِي صَالِحٍ، وَكَذَا صَحَّحَ ابْنُ حَنْبَلٍ إِسْرَافِيلَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٧): (وَعَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ، فَهُوَ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْعُلَمَاءِ، خَطَأً، وَلَيْسَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَأْخُودِ بِهِ).

\* وَالْمُغِيرَةُ بِنْتُ مِقْسَمِ الضَّبِّيِّ، وَهِيَ مُدَلَّسٌ، وَقَدْ عَنَّعَ وَلَمْ يُصْرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ. (١)  
وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْحَدِيثَ: مُنْكَرٌ، لَا يَثْبُتُ، وَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ؛ فِي مُقَابِلِ مَا سَيَأْتِي  
أَيْضًا ذِكْرُهُ مِنَ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثِ، الْقَاضِيَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ، وَلَمْ يَتْرُكْهَا أَبَدًا، حَتَّى لَوْ صَادَفَتْ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٥٧١): (وَسَأَلْتُ أَبِي عَنِ حَدِيثِ، رَوَاهُ بَقِيَّةٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ»؟).

\* قَالَ أَبِي: رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: «شَهِدْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ، وَاجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَجَمَعُوا، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ؛ قُلْتُ: كَانَ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ، فَهَلْ اجْتَمَعَ عِيدَانِ؟، قَالُوا: نَعَمْ»، قَالَ أَبِي: هَذَا أَشْبَهُ.

(١) انظر: «تعريف أهل التتدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس» لابن حجر (ص ١٥٥)، و«تقريب التهذيب» له (ص ٩٦٦)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ١٦٥)، و«المعني في الضعفاء» له (ج ٢ ص ٦٧٣).

\* وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَمِينَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ قَزَعَةَ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ)، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ عِيدُكُمْ هَذَا وَالْجُمُعَةُ، وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ، فَلْيُجْمَعْ). فَلَمَّا صَلَّى الْعِيدَ، جَمَعَ. وَفِي رِوَايَةٍ: (فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْكُمْ، فَلْيَشْهَدْهَا).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٤٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ١٩٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٣)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٨). وَفِي رِوَايَةٍ: الْبَزَّازِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٦)؛ بِلَفْظٍ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ... اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

وَفِي رِوَايَةٍ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٨)؛ بِلَفْظٍ: (اجْتَمَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ عِيدٍ، وَيَوْمٍ جُمُعَةٍ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ عِيدُكُمْ هَذَا، وَالْجُمُعَةُ، وَإِنِّي مُجْمَعٌ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْكُمْ فَلْيَشْهَدْهَا، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بِالنَّاسِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، لَهُ أَوْهَامٌ عَنِ الثَّقَاتِ،

وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «كَانَ ضَعِيفًا»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٣٨٤): (كَانَ: فَاحِشَ الْخَطَأِ، كَثِيرَ الْوَهْمِ، لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِخَبْرِهِ إِذَا انْفَرَدَ، وَكَانَ ابْنُ مَعِينٍ: سَيِّئَ الرَّأْيِ فِيهِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ١٩٢): (وَهَذَا يَرْوِيهِ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، مَعَ زِيَادِ الْبَكَّائِيِّ: صَالِحِ بْنِ مُوسَى الطَّلْحِيِّ. \* وَرَوِي: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، وَلَا أَعْلَمُ يَرْوِيهِ عَنْ شُعْبَةَ، غَيْرَ بَقِيَّةِ بْنِ الْوَلِيدِ).

\* وَخَالَفَهُمْ ابْنُ مَاجَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُصَفَّى الْجَمَصِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي مُغِيرَةُ الضَّبِّيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْمَعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

(١) انظر: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لابْنِ حَبْرٍ (ج ٤ ص ٥٦٤)، وَ«تَارِيخَ بَغْدَادَ» لِلْحَطِيبِ (ج ٩ ص ٥٠١)، وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعَلِّطَايَ (ج ٥ ص ١١٤)، وَ«التَّارِيخَ» لِلدُّورِيِّ (ج ٣ ص ٢٧٨)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٥٣٨)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمَزِّيِّ (ج ٩ ص ٤٨٨)، وَ«الضُّعَفَاءَ وَالمُتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٠٤)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٣٩٦)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٢ ص ٩١).

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٤٤).

فَوَهُمَ ابْنُ مَاجَةَ: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْقَزْوِينِيُّ، وَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ: «ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَهُوَ مِنْ مُسْنَدِ: «أَبِي هُرَيْرَةَ».

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِيسِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٩٤): (وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنِ: «ابْنِ عَبَّاسٍ»، بَدَلًا: «أَبِي هُرَيْرَةَ»، فَهُوَ وَهُمْ).  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «النُّكْتِ الطَّرَافِ» (ج ٤ ص ٣٨٣): (قَدْ قَالَ ابْنُ مَاجَةَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: مَا أَظُنُّ إِلَّا أَنِّي وَهَمْتُ فِي: «ابْنِ عَبَّاسٍ»، وَالصَّوَابُ: عَنْ «أَبِي هُرَيْرَةَ»).

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فِي الْحَدِيثِ.

فَهُوَ: لَا يَصِحُّ.

\* وَخَالَفَ: أَبُو بَلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ بِهِ مَوْصُولًا: (اجْتَمَعَ عِيدَانُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ» (ج ٥ ص ٣٥٦).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو بَلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْهُ: مُتَّصِلًا».

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٢١٥): «وَقَالَ أَبُو بَلَالٍ عَنْ أَبِي

بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَبُو بَلَالٍ، وَهُوَ مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ

الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانَ: «يُغْرَبُ وَيَتَفَرَّدُ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ أَبُو

أَحْمَدَ الْحَاكِمُ: «لَيْسَ الْحَدِيثُ».<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ فِي «تَنْتَاجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٢٢٧)؛ عَنْ بَلَالِ الْأَشْعَرِيِّ:

(مِرْدَاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، هُوَ مِنْ وَوَلَدِ: أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ).

\* وَفِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشِ الْأَسَدِيِّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ فِي الْحَدِيثِ، وَيُخَالِفُ فِي

رَوَايَتِهِ لِلثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ، وَهَذِهِ مِنْهَا.

قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «أَبُو بَكْرٍ: كَثِيرُ الْخَطَا جِدًّا، إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ»، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ

ابْنُ دُكَيْنٍ: «لَمْ يَكُنْ فِي سُيُوْحِنَا: أَحَدٌ أَكْثَرَ غَلَطًا مِنْهُ»، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الرَّفَاعِيُّ: «كَانَ أَبُو

بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: كَثِيرَ الْغَلَطِ»، وَقَالَ الْبَزَّازُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْحَافِظِ»، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «أَبُو

بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ: كَثِيرُ الْغَلَطِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ»، وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ

(١) انظر: «الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» لابن عبد البر (ج ٢ ص ٦٣٥)، و«لسان

الميزان» لابن حجر (ج ٧ ص ٢٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٨٨)، و«الأسامي والكنى» للحاكم

(ج ٢ ص ٣٦٦)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب» لابن منده (ص ١٧٠)، و«ذيل ميزان الاعتدال» للعراقي

(ص ٤٦٨).

(٢) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (ج ٧ ص ٢٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٤ ص ٨٨)، و«المعني في

الضعفاء» له (ج ٢ ص ٧٧٥)، و«بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (ج ٣ ص ٢٢٧)، و«الثقات» لابن حبان

(ج ٩ ص ٢)، و«ذيل ميزان الاعتدال» للعراقي (ص ٤١٧).

الْحَاكِمُ: «لَيْسَ بِالْحَافِظِ عِنْدَهُمْ»، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «يَهْمُ فِي حَدِيثِهِ، وَفِي حِفْظِهِ شَيْءٌ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «فِي حَدِيثِهِ: اضْطِرَابٌ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَثِيرٌ الْغَلَطُ»<sup>(١)</sup>.

قُلْتُ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ الْأَسَدِيُّ، يَضْطَرِبُ فِي الْحَدِيثِ، وَيُخَالِفُ الْحَفَّازَ الْأَثْبَاتَ.

\* فَهَوَ: غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ أَجْرَاهُمْ الْأَوَّلُ».

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَرْجَمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ» (ص ٤٦).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «حَدِيثٌ ضَعِيفٌ».

\* وَعِلَّتُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ الْيَمَامِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، وَقَدْ اخْتَلَطَ، فَلَا يُحْتَجُّ

بِهِ<sup>(١)</sup>.

(١) انْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٥ ص ١١٧ و ١١٨ و ١١٩)، وَ «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٨ ص ٥٠٨)، وَ «الاسْتِعْنَاءَ فِي مَعْرِفَةِ الْمَشْهُورِينَ مِنْ حَمَلَةِ الْعِلْمِ بِالْكَنَى» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٤٤٦)، وَ «الْأَسَامِي وَالْكَنَى» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٢ ص ١٤٢)، وَ «تَارِيخَ بَعْدَادَ» لِلْخَطِيبِ (ج ١٦ ص ٥٤٩ و ٥٥١)، وَ «الْمُسْنَدَ لِلْبَزَّارِ» (ج ١ ص ٦٦)، وَ «السَّنَنَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٤ ص ٢٧٨)، وَ «التَّارِيخَ» لِابْنِ طَهْمَانَ (ص ٣٩)، وَ «الضُّعَفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٢ ص ١٨٨)، وَ «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ٥٠١)، وَ «مِيزَانَ الْاِعْتِدَالِ» لَهُ (ج ٤ ص ٥٠٠)، وَ «تَارِيخَ الْإِسْلَامِ» لَهُ أَيْضًا (ج ١٣ ص ٤٩٦).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٨٣١): (صَدُوقٌ: ذَهَبَتْ كُتُبُهُ، فَسَاءَ حِفْظُهُ، وَخَلَطَ كَثِيرًا، وَعَمِيَ فَصَارَ يُلَقَّنُ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَتَى مِنْ تَخَالِيطِهِ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: «مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ أَحْمَدُ: «لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ إِلَّا مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «أَهْوَالِ الْقُبُورِ» (ص ١٥٣): (وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، هُوَ الْيَمَامِيُّ، ضَعِيفٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي «النُّكْتِ الْبَدِيعَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» (ص ١٢٣): (مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، لَيْسَ بِشَيْءٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٣ ص ٤٦): «مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ».

\* وَخَالَفَهُمْ: سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، فَأَرْسَلَهُ: وَرَوَاهُ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَانِيُّ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، وَالطَّيَالِسِيُّ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ حَنْفِصٍ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ذُكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ خَيْرًا وَذِكْرًا، وَإِنَّا

(١) وَانظُرْ: «الْمُخْتَلِطِينَ» لِلْعَلَاءِيِّ (ص ١٠٨)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ٨٨)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٣ ص ٤٩٦)، وَ«الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ٢٣١).

(٢) انظُرْ: «الْمَوْضُوعَاتِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٣ ص ٢٣١).

مُجْمَعُونَ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَرْجَعَ فَلْيَرْجَعْ). وَفِي رِوَايَةٍ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ عِيدِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مُرْسَلٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٣ ص ١٩١).

فَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، مُرْسَلًا، وَهُوَ ثِقَّةٌ، مَتَقَنٌ، حَافِظٌ.

\* وَتَابِعُهُ: جَمَاعَةٌ، فَرَوَوْهُ، مُرْسَلًا، أَيْضًا: وَلَمْ يَذْكُرُوا: «أَبَا هُرَيْرَةَ» فِي هَذَا

الْحَدِيثِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٠ ص ٢١٧): (رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ<sup>(١)</sup>،

وَزَائِدَةٌ، وَشَرِيكٌ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبُو حَمَزَةَ السُّكْرِيُّ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ).

\* فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْمُرْسَلَةُ، هِيَ الصَّحِيحَةُ، مِنْ رِوَايَةِ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَسُفْيَانَ بْنِ

عِيْنَةَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَزَائِدَةَ بْنِ قَدَامَةَ، وَأَبِي حَمَزَةَ السُّكْرِيِّ.

\* وَأَخْطَأَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ الْحَمِصِيُّ، وَغَيْرُهُ، فِي وَصْلِ هَذَا الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَهُوَ: الْوَصَّاحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَشْكُرِيُّ، وَكَذَا ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، رِوَايَتُهُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢

ص ٥٧٢)، وَفِيهَا: «فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَبَا صَالِحٍ».



\* إِنَّمَا هُوَ: عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
مُرْسَلًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠): (وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ  
عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، فَأَرْسَلَهُ).

\* وَرَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ، فَقُلْتُ: كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَشْرَ سِنِينَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، قَالُوا: بَلَى، قَامَ فَحَمَدُ  
اللَّهِ، وَأَنْتَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ عِيدَانِ، وَقَدْ أَصَبْتُمْ ذِكْرًا وَخَيْرًا، وَإِنَّا  
مُجَمِّعُونَ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَأْتِنَا، فَلْيَأْتِنَا، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَجْلِسَ، فَلْيَجْلِسْ، فَلَقِيتُ ذَكْوَانَ أَبَا  
صَالِحٍ، فَقَالَ لِي مِثْلَ مَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، مُرْسَلٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (١٥١)، فَأَرْسَلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: «أَبَا هُرَيْرَةَ».  
هَكَذَا: مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

\* وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ الَّذِينَ وَصَلُوا الْحَدِيثَ، عَامَّتُهُمْ فِيهِمْ ضَعْفٌ.

\* وَأَمَّا الَّذِينَ أَرْسَلُوهُ، فَعَامَّتُهُمْ: ثِقَاتٌ، حُفَاطٌ.

(١) وَانظُرْ: «التَّحْفِيقَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٤ ص ٩٨)، وَ«الْعِلَلُ الْمُتَنَاهِيَّة» لَهُ (ج ١  
ص ٤٧٠)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٠ ص ٢٧٣)، وَ«الْعِلَلُ» لِلدَّارَقُطَنِيِّ (ج ١٠ ص ٢١٧)، وَ«تَلْخِصُ  
الْحَبِيرِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٦٢٢).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَلْخِيسِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٩٤)؛ رِوَايَةً: ابْنِ عُيَيْنَةَ الْمَوْصُولَةَ، ثُمَّ قَالَ: «إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ».

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطَنِيُّ: (وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مُرْسَلًا، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا هُرَيْرَةَ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: (قَدْ كَتَبْتُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ بَقِيَّةَ، عَنْ شُعْبَةَ: حَدِيثَيْنِ، لَيْسَ هَذَا فِيهِمَا، وَإِنَّمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).<sup>(٢)</sup>

\* فَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنْكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَضَعَفَهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٥ ص ٣٨٦): (وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ وَأَسْنَدَهُ؛ إِلَّا بِقِيَّةَ، وَحَدِيثُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، مُرْسَلًا).  
\* فَالْمَحْفُوظُ، هُوَ الْمُرْسَلُ.

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٣ ص ١٢٩).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>، فَإِنَّهُ مُعَارِضٌ بِحَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، حَيْثُ إِنَّهُ رضي الله عنه كَانَ يُقِيمُ: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، وَ«صَلَاةَ الْجُمُعَةِ»، جَمِيعًا إِذَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، وَلَمْ يُرَخِّصْ رضي الله عنه لِلنَّاسِ الَّذِينَ حَضَرُوا: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، أَنْ يَتْرُكُوا: «صَلَاةَ الْجُمُعَةِ» مَعَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهَا فَرَضٌ فِي الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ.

\* فَدَلَّ الْحَدِيثُ، مِنْ فِعْلِهِ رضي الله عنه، عَلَى عَدَمِ الرَّخْصَةِ لِلْمَأْمُومِ فِي عَدَمِ شُهُودِ: «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»، لِمَنْ شَهِدَ: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

\* وَدَلَّ عَلَى إِقَامَةِ النَّبِيِّ رضي الله عنه، لِلصَّلَاتَيْنِ جَمِيعًا، وَلَمْ يَقُلْ لِلنَّاسِ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُصَلِّ»، أَوْ «مَنْ شَاءَ أَنْ يُجَمَّعَ، فَلْيُجَمَّع».

\* فَقَدِ اجْتَمَعَ الْعِيدُ، وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ رضي الله عنه، وَلَمْ يُرَخِّصْ رضي الله عنه لِلْمُصَلِّينَ، أَنْ يَتْرُكُوا: «صَلَاةَ الْجُمُعَةِ»، وَذَلِكَ لِفَرَضِ: «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»، عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ رضي الله عنه، يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْجُمُعَةِ بِ«سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» [الأعلى: ١]، وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ» [الغاشية: ١]، قَالَ: وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ، فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يَقْرَأُ بِهِمَا أَيْضًا فِي الصَّلَاتَيْنِ).

(١) يَعْنِي: حَدِيثَ: «إِذَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ»، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْجُمُعَةِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الْأَعْلَى: ١]، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ [الْغَاشِيَةِ: ١]، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَقَرَأَ بِهِمَا).

وَفِي رِوَايَةٍ: (فَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ، فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، قَرَأَ بِهِمَا جَمِيعًا فِي الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٨٧٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١١٢٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (٥٣٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٨ و ٣٠٣)، وَ(ج ١٠ ص ٣٣٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (١٢٨١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٧٣ و ٢٧٧)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٦٨)، وَ(١٦٠٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٧ ص ٢٥١)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٣٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ» (١٤٦٣)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٨٠ و ٢٩٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ٤٦٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٧ ص ٦١ و ٦٢)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٦٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٢١)، وَابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (٨٤٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٣٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ الْمُخْتَلَفَةِ الْمَأْثُورَةِ» (ج ١ ص ٤١٣)، وَالْمُسْتَعْفِرِيُّ فِي «فَصَائِلِ الْقُرْآنِ» (٩٩٣)، وَ(٩٩٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤٧١ و ٤٩٦)، وَ(ج ٢ ص ٧)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٨٣)، وَ(ج ٤ ص ٢٨٧)، وَالبَزَّازِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨

ص ١٩٣)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٢٦٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٠١ و ٢٩٤)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٤٨٨)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٢١ ص ١٣٢ و ١٣٦)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ» (١٠٤٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٢ ص ٤٠٥)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٧ ص ٢٢٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٦ ص ٣٢٥)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٧٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٤ ص ٢٧٢)، وَفِي «الْأَنْوَارِ فِي سَمَائِلِ الْمُخْتَارِ» (٦٤١)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ٣٤٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَجَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَأَبِي عَوَانَةَ، وَمُسْعَرَ بْنَ كِدَامٍ، وَعَيْلَانَ بْنَ جَامِعٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَشِيرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ».

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣٥٨)؛ بَابُ: اجْتِمَاعِ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَصَلَاةِ الْإِمَامِ بِالنَّاسِ الْعِيدَ، ثُمَّ الْجُمُعَةَ، وَإِبَاحَةَ الْقِرَاءَةِ فِيهِمَا جَمِيعًا بِسُورَتَيْنِ بَأَعْيَانِهِمَا.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الصَّغْرَى» (ج ٢ ص ٢٨٨)؛ اجْتِمَاعُ الْعِيدَيْنِ وَشُهُودُهُمَا.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بِإِقَامَةِ الصَّلَاتَيْنِ لِلنَّاسِ، وَهُوَ الْقَاضِي بَعْدَ جَوَازِ التَّخَلُّفِ عَنْ شُهُودِ: «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»، لِمَنْ شَهِدَ: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

\* وَحَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، هُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ، فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ قَاطِعٌ

لِلنِّزَاعِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧١): (وَأَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: إِنَّ الْجُمُعَةَ تَسْقُطُ بِ«الْعِيدِ»، وَلَا تُصَلَّى ظَهْرًا، وَلَا جُمُعَةً؛ فَقَوْلُ بَيْنِ الْفَسَادِ، وَظَاهِرُ الْخَطَأِ، مَتْرُوكٌ مَهْجُورٌ، لَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩]، وَلَمْ يَخُصَّ يَوْمَ عِيدٍ مِنْ غَيْرِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «المَحَلَّى بِالْأَثَارِ» (ج ٥ ص ٨٩): (الْجُمُعَةُ فَرَضٌ، وَالْعِيدُ تَطَوُّعٌ، وَالتَّطَوُّعُ لَا يُسْقِطُ الْفَرَضَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٧): (وَإِذَا احْتَمَلَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ مِنَ التَّأْوِيلِ مَا ذَكَرْنَا؛ لَمْ يَجْزِ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى سُقُوطِ فَرَضِ الْجُمُعَةِ، عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩]، وَلَمْ يَخُصَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم: يَوْمَ عِيدٍ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ تَجِبِ حُجَّتِهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ ذَهَبَ إِلَى سُقُوطِ الْجُمُعَةِ، وَالظُّهْرِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، بِأَحَادِيثَ لَيْسَ مِنْهَا حَدِيثٌ إِلَّا وَفِيهِ مَطْعَنٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ، وَلَا مُسْلِمٌ ابْنَ الْحَجَّاجِ، مِنْهَا: حَدِيثًا وَاحِدًا، وَحَسْبُكَ بِذَلِكَ ضَعْفًا لَهَا).

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى بِالنَّاسِ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يَأْتِيَ الْجُمُعَةَ فَلْيَأْتِهَا، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتَخَلَّفَ فَلْيَتَخَلَّفْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٤٤ و ٣٤٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الصُّعْفَاءِ» (ج ٦ ص ٤٥٥)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ» (٧٩٧)، وَفِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٧٠) مِنْ طَرِيقِ جُبَارَةَ بْنِ الْمُغَلِّسِ قَالَ: حَدَّثَنَا مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ وَاهٍ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأولى: جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ الْحِمَانِيُّ، قَالَ عَنْهُ الدَّارِقُطْنِيُّ: «مَتْرُوكٌ»، وَقَالَ الْبُزَارِيُّ: «كَانَ كَثِيرَ الْخَطَأِ»، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «فِي أَحَادِيثِهِ مَنَاقِيرٌ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «كَذَّابٌ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «حَدِيثُهُ مُضْطَرَبٌ».<sup>(١)</sup>

الثانية: مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَنْزِيُّ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ»، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «لَهُ عَرَائِبٌ وَأَفْرَادٌ»، وَقَالَ السَّاجِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ، رَوَى مَنَاقِيرَ»، وَقَالَ الْجَوْزُجَانِيُّ: «ذَاهِبُ الْحَدِيثِ».<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٤٣ و ٥٤٥)، وَ«شَرَحَ سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ» لِمُغَلِّطَايَ (ج ١ ص ١٢٢١)، وَ«الْمَجْرُوحِينَ» لِابْنِ جَبَّانَ (ج ١ ص ٢٢١)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْبُرْقَانِيِّ (ص ٢٠)، وَ«السُّؤَالَاتِ» لِلْأَجْرِيِّ (ج ١ ص ١٥٢)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٤ ص ١٠٤٥)، وَ«الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٦ ص ٤١٥).

(٢) انظر: «تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٣ ص ٢٩٦ و ٢٩٩)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٤١٢)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٨ ص ٤٣٥)، وَ«الشَّجَرَةَ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ» لِلْجَوْزُجَانِيِّ (ص ١٠٦)، وَ«إِكْمَالَ تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» لِمُغَلِّطَايَ (ج ١١ ص ٣٠٦٠)، وَ«الصُّعْفَاءِ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٣٠).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٧٣): (وَهَذَا لَا يَصِحُّ، مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ: ضَعِيفٌ جِدًّا، وَأَمَّا جُبَارَةُ: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ» (ج ٢ ص ٦٢٢): (وَأِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو صِيرِيٍّ فِي «زَوَائِدِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ١ ص ١٥٥): (إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛

لِضَعْفِ جُبَارَةَ، وَمَنْدَلٍ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٤ ص ٩٩): (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ؛

فَإِنَّ مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ: «ضَعِيفٌ»، وَجُبَارَةُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ أَصْلًا، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ «كَذَّابٌ»).

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (ج ١٢ ص ٤٣٥)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي

«الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٣ ص ٣٨٢) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدِ السَّمَاكِ، ثَنَا عَطَاءُ بْنُ

أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: (اجْتَمَعَ عَيْدَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، يَوْمَ فِطْرٍ

وَجُمُعَةٍ، فَصَلَّى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، صَلَاةَ الْعِيدِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا

النَّاسُ إِنَّكُمْ قَدْ أَصَبْتُمْ خَيْرًا وَأَجْرًا، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُجَمِّعَ مَعَنَا فَلْيُجَمِّعْ،

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ فَلْيَرْجِعْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ رَاشِدِ السَّمَاكِ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، لَا

يُحْتَجُّ بِهِ. <sup>(١)</sup>

(١) أَنْظَرُ: «لِسَانَ الْمُؤْمِنِينَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٤٨)، وَ«الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٣ ص ٣٨٢).



قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٣ ص ٣٨٢): (وَلِسَعِيدِ بْنِ رَاشِدٍ، غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ: شَيْءٌ يُسِيرُ، وَرَوَايَاتُهُ عَنْ عَطَاءٍ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَغَيْرِهِمَا: لَا يَتَابَعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا).

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ، لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَعَنْ إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ قَالَ: شَهِدْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ يُسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ قَالَ: (أَشْهَدُتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ صَنَعْتَ؟، قَالَ: صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيُصَلِّ).

### حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٦٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٥٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٣ ص ١٩٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٤١٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٨)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ٩٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١٠ ص ٢٤١)، وَالذَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٣٧٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٥ ص ٢١٠)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٤٣٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣٥٩)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٧٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٥٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٧)، وَفِي

«السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ١ ص ٢٠٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١١٦)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٢٨٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٠٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٤ ص ٩٥)، وَفِي «الْعِلَلِ الْمُتَاهِيَةِ» (ج ١ ص ٤٧٤)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» تَعْلِيْقًا (ج ٥ ص ٨٩) مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ إِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، لَا يُحْتَجُّ

بِهِ.<sup>(١)</sup>

وَنَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي «التَّلْخِصِ» (ج ٢ ص ٦٢١)؛ عَنْ ابْنِ الْمُنْدَرِ: (هَذَا حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ، وَإِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ مَجْهُولٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٤ ص ٢٠٤): (وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ: إِيَّاسِ بْنِ أَبِي رَمْلَةَ، قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ: لَا يَثْبُتُ هَذَا، فَإِنَّ إِيَّاسًا: مَجْهُولٌ، وَهُوَ كَمَا قَالَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «التَّنْفِيحِ» (ج ٢ ص ٧٤): (وَلَيْسَ لِإِيَّاسٍ فِي «الْمُسْنَدِ»، غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٣٥٩): (إِنْ صَحَّ الْخَبْرُ؛ فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ إِيَّاسَ بْنَ أَبِي رَمْلَةَ، بَعْدَالِهِ، وَلَا جَرِحَ).

(١) انظُرْ: «مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٢٨٢)، وَ«الصَّحِيحَ» لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ج ٢ ص ٣٥٩)، وَ«بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٤ ص ٢٠٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٥٦): (إِيَّاسُ بْنُ أَبِي رَمْلَةَ الشَّامِيُّ: مَجْهُولٌ، مِنَ الثَّلَاثَةِ).

وَوَثَّقَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٤ ص ٣٦)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

\* وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ كَعَادَتِهِ، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ!

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٤ ص ٣٢٠): «إِسْنَادٌ جَيِّدٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.

\* وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَخْطُبُ فِي عِيدَيْنِ اجْتَمَعَا، فَقَالَ: (قَدْ وَافَقَ هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَشْهَدَ الْجُمُعَةَ فَلْيَشْهَدْ، وَمَنْ قَعَدَ، فَقَعَدَ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّمِ» (ج ١ ص ٢١٢)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٢٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١١٦)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢٢٢)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ» (ج ١ ص ٣٦٢) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، لَكِنَّهُ مُرْسَلٌ؛ فَالْإِسْنَادُ لَا يُخْتَجُّ بِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١١٦): «هَذَا مُرْسَلٌ».

وَعَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ

فِي يَوْمٍ، فَقَالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَجْلِسَ فَلْيَجْلِسْ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(١)</sup> فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٧)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٤) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَامِرٍ الثُّعَلْبِيُّ، قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو زُرْعَةَ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ»، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ»، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: «كَانَ ضَعِيفًا فِي الْحَدِيثِ»، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيَّ»، وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ: «تَعْرِفُ وَتُنْكَرُ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَيْسَ بِالْقَوِيَّ عِنْدَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٤ ص ١٢٤)؛ عَنْ الثُّعَلْبِيِّ: (مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: (ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، رُبَّمَا رَفَعَ الْحَدِيثَ، وَرُبَّمَا وَقَفَهُ)<sup>(٣)</sup>.

(١) وَوَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: عَنْ «عَبْدِ اللَّهِ»، بَدَلًا: «عَبْدُ الْأَعْلَى».

(٢) انْظُرْ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ٣٥٥)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٧ ص ٤٣٨)، وَ«الْعِلَلُ وَمَعْرِفَةُ الرِّجَالِ» لِأَحْمَدَ (ج ١ ص ٣٩٤)، وَ«الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٦ ص ١٢٦)، وَ«الضُّعْفَاءُ وَالْمَتْرُوكِينَ» لِلنَّسَائِيِّ (ص ٢٢٤)، وَ«الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى» لِابْنِ سَعْدٍ (ج ٨ ص ٤٥٣)، وَ«الْعِلَلُ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ (ج ٢ ص ١٦٨).

(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ: فَلَا يَصِحُّ نِسْبَةُ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ صَاحِبِهِ لَهُ: (أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

كَانَ إِذَا اجْتَمَعَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، صَلَّى فِي أَوَّلِ النَّهَارِ: الْعِيدَ، وَصَلَّى فِي آخِرِ النَّهَارِ: الْجُمُعَةَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٥).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ.

\* وَهُوَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ.

وَأَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٦٤) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ

الْبَصْرِيِّ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى أَحَدَهُمَا، وَلَمْ يُصَلِّ الْآخَرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ

عَنَّعَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.<sup>(١)</sup>

\* وَهَذَا مِنْ مَرَايِلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَيْضًا، وَهِيَ مِنْ أَوْسَعِ الْمَرَايِلِ.<sup>(١)</sup>

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٦ ص ٢٦).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) انظر: «طَبَقَاتِ الْمُدَلِّسِينَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣١).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٥) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ:  
 أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: (أَنْهَمَا اجْتَمَعَا - أَي: الْفِطْرَ وَالْجُمُعَةَ - وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ  
 ﷺ بِالْكُوفَةِ، فَصَلَّى، ثُمَّ صَلَّى الْجُمُعَةَ، وَقَالَ حِينَ صَلَّى الْفِطْرَ: مَنْ كَانَ هَا هُنَا، فَقَدْ  
 أَذْنَا لَهُ، كَأَنَّهُ لِمَنْ حَوْلَهُ، يُرِيدُ الْجُمُعَةَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُعْضَلٌ، جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ: رِوَايَتُهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي  
 طَالِبٍ ﷺ: مُعْضَلَةٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْفِرْيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢١٨)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي  
 «الْإِسْتِذْكَارِ»؛ تَعْلِيقًا (ج ٧ ص ٢٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٧) مِنْ  
 طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلِيٍّ وَعَهْدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ  
 فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَوْمٌ اجْتَمَعَ فِيهِ عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُجَمَعَ مَعَنَا فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ كَانَ  
 مُتَنَحِّيًا فَإِنَّ لَهُ رُحْصَةً).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ: مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ: مُرْسَلَةٌ.<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «المَراسيل» لابن أبي حاتم (ص ٣٦)، و«تحفة التَّحصيل» للعراقي (ص ٥٦).

(٢) انظر: «المَراسيل» لابن أبي حاتم (ص ١٨٦)، و«جامع التَّحصيل» للعلائي (ص ٣٢٧).

وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (صَلَّى بِنَا ابْنُ الرَّبِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ أَوَّلِ النَّهَارِ، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْجُمُعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجِ إِلَيْنَا، فَصَلَّيْنَا وَحَدَانَا، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالطَّائِفِ، فَلَمَّا قَدِمَ ذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: أَصَابَ السَّنَةَ).  
أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

اِخْتَلَفَ فِي هَذَا الْأَثَرِ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، فِي مَتْنِهِ، وَفِي سَنَدِهِ:  
\* فَرَوَاهُ أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ.  
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧١)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْأَفْرَادِ» (ج ١ ص ٦٠٥ و٦٠٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ» (ج ١١ ص ١٩١).  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ الْأَعْمَشُ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصْرِّحْ هُنَا بِسَمَاعِهِ مِنْهُ.  
\* وَالْأَعْمَشُ لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَهُوَ يَرْوِي عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ، وَمَا رَوَاهُ عَنْهُ بِدُونِ وَاسِطَةٍ، فَهُوَ مُدَلَّسٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٤١٤): (سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ الْأَسَدِيُّ، الْأَعْمَشُ: ثِقَةٌ، حَافِظٌ، لَكِنَّهُ يُدَلَّسُ، مِنْ الْخَامِسَةِ).  
فَهُوَ: حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

(١) انظر: «الثقات» لابن حبان (ج ٤ ص ٣٠٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٢٢٤)، و«لسان الميزان» لابن حجر (ج ٦ ص ٥٦٩)، و«تقريب التهذيب» له (ص ٤١٤).

\* وَالْأَعْمَشُ قَدْ خَالَفَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ فِي رِوَايَتَيْهِمَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، فَهُوَ: حَدِيثٌ شَاذٌ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صِدِّيقٌ فِي «الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ» (ج ١ ص ٣٥٦): (رَوَى النَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ: أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ... فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمَّا بَلَغَهُ ذَلِكَ: «أَصَابَ السُّنَّةَ»، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ).

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: (اجْتَمَعَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ فِطْرِ عَلَيَّ عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا: فَصَلَّاهُمَا رَكَعَتَيْنِ بُكْرَةً، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٠٧٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّعَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ؛ فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: (إِذَا قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ فَلَانٌ، وَقَالَ فَلَانٌ، وَأُخْبِرْتُ جَاءَ بِمَنَاكِبِرٍ).<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» لابن حجر (ص ١٤١)، و«تهذيب التهذيب» له (ج ٦ ص ٤٠٢).

(٢) أثر صحيح.

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٠ ص ٤٠٥).



\* وَابْنُ جُرَيْجٍ: قَدْ خَالَفَ الْأَعْمَشَ، وَمَنْصُورَ بْنَ زَادَانَ، فِي رِوَايَتَيْهِمَا عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ شَادٌّ أَيْضًا.

\* وَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (اجْتَمَعَ يَوْمَ فِطْرٍ، وَيَوْمَ جُمُعَةٍ، زَمَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: أَصَابَ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (١٥٣).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ، وَقَدْ عَنَعْنَهُ، وَلَمْ يُصْرِحْ بِالتَّحْدِيثِ؛ فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٦٢٤): (عَبْدُ الْمَلِكُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ جُرَيْجٍ الْمَكِّيُّ، ثِقَةٌ، وَكَانَ يُدَلِّسُ، وَيُرْسِلُ، مِنَ السَّادِسَةِ).

\* وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (ج ٤ ص ٤١٣)؛ ثُمَّ قَالَ:

«عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

\* وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْمَرْيُّ فِي «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٨ ص ٣٤٨).

(١) انظر: «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» لابن حجر (ص ١٤١)، و«تهذيب التهذيب»

لَهُ (ج ٦ ص ٤٠٢)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (ج ٢ ص ٦٥٩)، و«تذكرة الحفاظ» لَهُ (ج ١ ص ١٦٩).

\* وَرَوَاهُ هُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه)، فَصَلَّى بِهِمُ الْعِيدَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الْجُمُعَةَ، صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ هُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ؛ فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ١٠٢٣): (هُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ،

ثِقَةٌ، ثَبَّتْ، كَثِيرُ التَّدْلِيلِ، وَالْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ، مِنَ السَّابِعَةِ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَعْرِيفِ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» (ص ١٥٨): (هُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ

الْوَاسِطِيُّ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيلِ، مَعَ ثِقَتِهِ).

\* وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ هُنَا قَدْ خَالَفَ: الْأَعْمَشَ، وَابْنَ جُرَيْجٍ فِي رِوَايَتِهِمَا، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَهُوَ حَدِيثٌ شَادٌّ أَيْضًا.

\* فَالرُّوَاةُ اضْطَرَبُوا فِي أَلْفَاظِ هَذَا الْأَثَرِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَحَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُ

يَحْكِي وَاقِعَةً لَمْ يَشْهَدَهَا.

(١) انظر: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ الْمُؤَصِّفِينَ بِالتَّدْلِيلِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٥٨)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ»

لَهُ (ص ١٠٢٣)، وَ«مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ٤ ص ٣٠٦)، وَ«تَذْكِرَةَ الْحَفَاطِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٤٨).

فَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، لَمْ يَخْرُجْ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَصَلَّى النَّاسُ: صَلَاةَ الظُّهْرِ وَحَدَانًا!».

وَفِي رِوَايَةٍ: «ذَكَرَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ: ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ!».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ: ابْنِ جُرَيْجٍ «فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فَقَالَ: أَصَابَ!».

وَفِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ: «أَصَابَ السُّنَّةَ».

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ: مَنْصُورٍ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، صَلَّى بِهِمُ الْعِيدَ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمُ الْجُمُعَةَ: صَلَاةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا».

\* فَهَذِهِ أَلْفَاظُ مُضْطَرِبَةٌ، وَوَاضِحَةٌ، وَهِيَ مُتَعَارِضَةٌ، لَا تَصِحُّ.

فَمَرَّةٌ يَقُولُ: «أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ لَمْ يُصَلِّ شَيْئًا فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ».

وَمَرَّةٌ قَالَ: «أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ لِلنَّاسِ لَمَّا اجْتَمَعُوا لَهُ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ».

وَمَرَّةٌ قَالَ: «أَنَّهُ خَرَجَ فَصَلَّى بِالنَّاسِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا».

\* فَهِيَ آثَارُ مُضْطَرِبَةٍ، غَرِيبَةٌ، مَعَ ضَعْفِ أَسَانِيدِهَا.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ: (إِنْ اجْتَمَعَ يَوْمُ

الْجُمُعَةِ، وَيَوْمُ الْفِطْرِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَلْيَجْمَعُهُمَا، فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ فَقَطْ حَيْثُ يُصَلِّي

صَلَاةَ الْفِطْرِ، ثُمَّ هِيَ، هِيَ حَتَّى الْعَصْرِ).

\* وَلَمْ يَذْكُرْ صَلَاةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه فِي هَذَا الْمَتْنِ.

\* ثُمَّ أَخْبَرَنِي عِنْدَ ذَلِكَ قَالَ: (اجْتَمَعَ يَوْمُ فِطْرٍ، وَيَوْمُ جُمُعَةٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فِي زَمَانِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَجَمَعَهُمَا جَمِيعًا، جَعَلَهُمَا وَاحِدًا، فَصَلَّيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ بُكْرَةً، صَلَاةَ الْفِطْرِ، ثُمَّ لَمْ يَزِدْ عَلَيَّهَا، حَتَّى صَلَّيْتُ الْعَصْرَ).

\* فَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَا صَلَاةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

\* قَالَ: (فَأَمَّا الْفُقَهَاءُ، فَلَمْ يَقُولُوا فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَفْقَهُ، فَأَنكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَقَدْ أَنكَرْتُ أَنَا ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَصَلَّيْتُ الظُّهْرَ يَوْمَئِذٍ).

\* قَالَ: (حَتَّى بَلَغْنَا بَعْدَ أَنَّ الْعِيدَيْنِ كَانَا إِذَا اجْتَمَعَا: كَذَلِكَ صَلِّيَا وَاحِدَةً، وَذُكِرَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمَا كَانَا يَجْمَعَانِ إِذَا اجْتَمَعَا، قَالَ: وَرَأَى أَنَّهُ وَجَدَهُ فِي كِتَابِ لِعَلِيِّ، زَعَمَ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٣ و ٣٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٨٩)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٦٩)، وَفِي «الْإِسْتِدْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ كَسَابِقِهِ.

\* فَدَخَلَ حَدِيثٌ، فِي حَدِيثِ.

\* فَهِيَ: أَلْفَاظٌ مُضْطَرَبَةٌ، لَا تَصِحُّ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجْتَمَعَ فِي زَمَانِهِ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ فِطْرٍ، أَوْ يَوْمَ جُمُعَةٍ

وَأُضْحَى، فَصَلَّى بِالنَّاسِ الْعِيدَ الْأَوَّلَ، ثُمَّ حَطَبَ: فَأَذِنَ لِلْأَنْصَارِ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الْعَوَالِي، وَتَرَكَ الْجُمُعَةَ، فَلَمْ يَزَلِ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدُ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٤).

وَهُوَ مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَهَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ.

\* وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثْتُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَنْ أَبِي صَالِحِ الزِّيَّاتِ:

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اجْتَمَعَ فِي زَمَانِهِ يَوْمَ جُمُعَةٍ، وَيَوْمَ فِطْرٍ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْيَوْمَ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ عِيدَانِ، فَمَنْ أَحَبَّ فَلْيَنْقَلِبْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ، فَلْيَنْتَظِرْ).

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٥).

وَهُوَ مُرْسَلٌ، لَا يَصِحُّ.

\* وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، فِي: (جَمْعِ ابْنِ

الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، بَيْنَهُمَا يَوْمَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا قَالَ: سَمِعْنَا ذَلِكَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَصَابَ، عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٤)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»

(ج ٤ ص ٣٣١).

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

\* ابْنُ جُرَيْجٍ، مَرَّةً: يَرْوِيهِ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَمَرَّةً: يَرْوِيهِ: عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

\* أَبُو الزُّبَيْرِ: إِنَّهُ يَحْكِي وَاقِعَةً لَمْ يَشْهَدَهَا.

فَهُوَ: حَدِيثٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

\* وَهَذَا السِّيَاقُ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ، لَمْ يَسْمَعْهُ: مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ فَهُوَ:

مُرْسَلٌ.<sup>(١)</sup>

\* وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَسُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، كِلَاهِمَا: عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ

بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ

الزُّبَيْرِ رضي الله عنه)، فَأَخَّرَ الْخُرُوجَ حَتَّى تَعَالَى النَّهَارُ، ثُمَّ خَرَجَ فَخَطَبَ فَأَطَالَ الْخُطْبَةَ، ثُمَّ نَزَلَ

فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ لِلنَّاسِ يَوْمَئِذٍ الْجُمُعَةَ، فَعَابَ ذَلِكَ نَاسٌ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ

شَمْسٍ، فَذَكَرَ ذَلِكَ، لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، فَقَالَ: أَصَابَ السَّنَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ

رضي الله عنه، فَقَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَاجْتَمَعَ عَلَى عَهْدِهِ عِيدَانِ، فَصَنَعَ هَكَذَا).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣١١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٣

ص ١٩٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٢٩٦)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ»

(ج ٤ ص ٢٨٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ

ﷺ» (١٤٦٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلِّي بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩).

(١) انظر: «تَحْفَةَ التَّحْصِيلِ لِلْعِرَاقِيِّ» (ص ٢٨٧)، وَ«تَحْفَةَ الْأَشْرَافِ لِلْمِزِّيِّ» (٦٤٥٢).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، وَهُوَ يُخْطِئُ، وَيُخَالِفُ.

قَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ص ٢٢٥): (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ١٢٢): (رُبَّمَا أَخْطَأَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو حَجْرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٥٦٤): (صَدُوقٌ رُمِيَ بِالْقَدْرِ، وَرُبَّمَا وَهَمَ).

وَضَعَفَهُ الْإِمَامُ أَبُو حَزْمٍ فِي «المُحَلَّى بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩)؛ بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

\* وَقَدْ دَخَلَ حَدِيثُ: ابْنِ الزُّبَيْرِ، مَعَ حَدِيثِ: ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعَ حَدِيثِ: عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٤): «هَذَا حَدِيثٌ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ».

\* وَالْآثَرُ ضَعَفَهُ أَبُو حَزْمٍ فِي «المُحَلَّى بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخْرَجْ جَاهٌ»، وَفِيهِ نَظَرٌ.

\* وَرَوَاهُ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ

قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَأَخْرَجَ الْخُرُوجَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَخَطَبَ فَأَطَالَ الْخُطْبَةَ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَعَابَ ذَلِكَ أَنَسٌ عَلَيْهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ: ابْنَ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةَ، فَبَلَغَ ابْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَنَعَ كَمَا صَنَعْتُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأُولَى: سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، وَهُوَ يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ. <sup>(١)</sup>

الثَّانِيَةُ: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، لَهُ أَوْهَامٌ، وَهَذِهِ مِنْهَا. <sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٤): «هَذَا حَدِيثٌ

اضْطَرِبَ فِي إِسْنَادِهِ».

\* وَخَالَفَهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ الْبَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى

الْعِيدَ، وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْجُمُعَةِ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ، لِابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا أَمَاطَ

عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: هَكَذَا صَنَعَ بِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

أَثَرٌ مُنْكَرٌ، مُضْطَرِبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٤).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ وَلَهُ عِلَّتَانِ:

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للإمامي (ج ١١ ص ٣٩٤)، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (ص ٤٠٦).

(٢) انظر: «الثقات» لابن جبان (ج ٧ ص ١٢٢)، و«الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص ٢٢٥)، و«التقريب»

لابن حجر (ص ٥٦٤)، و«المحلى بالآثار» لابن حزم (ج ٥ ص ١٢٩).



الأولَى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ الْبَصْرِيُّ؛ فَإِنَّهُ يُخْطِئُ وَيَهْمُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ٣٣٢): «يُخْطِئُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٥٠١): «صَدُوقٌ، يُخْطِئُ قَلِيلًا».

\* وَهَذَا الْحَدِيثُ، مِنْ خَطِّئِهِ.

الثَّانِيَةُ: عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ؛ فَإِنَّهُ يَهْمُ فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص ٥٦٤): «صَدُوقٌ رُمِيَ بِالْقَدْرِ، وَرَبَّمَا

وَهُمْ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٤): (هَذَا حَدِيثٌ:

اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ:

\* فَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

\* ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَوِيُّ، عَنْ سَوَّارٍ<sup>(٢)</sup>، عَنِ الْقَطَّانِ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ

جَعْفَرٍ، لَمْ يَقُلْ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

\* فَمَرَّةً: عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

\* وَمَرَّةً: عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

وَهَذَا: مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

(١) فَرَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ، هَذِهِ وَهُمْ بِزِيَادَةِ رَجُلٍ فِي الْإِسْنَادِ.

(٢) فِي: «السُّنَنِ» لِلنَّسَائِيِّ (ج ٣ ص ١٦٤)، وَقَعَ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ.

\* وَخَالَفَهُمْ: هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: (اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، فَصَلَّى الْعِيدَ بَعْدَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ، ثُمَّ دَخَلَ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ، قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِنَافِعٍ، أَوْ ذُكِرَ لَهُ، فَقَالَ: ذُكِرَ ذَلِكَ لِابْنِ عُمَرَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ، مُضْطَرَبٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٢).

قُلْتُ: وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَيْضًا: وَهُمْ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

\* وَقَدْ شَكَّ فِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَضْبِطْهُ، لَا سِيَّمَا، وَهُوَ مِمَّا

حَدَّثَ بِهِ بِالْعِرَاقِ. (١)

\* وَالْمَعْرُوفُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي سُئِلَ عَنْ فِعْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

فَهُوَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لَا يَصِحُّ.

(١) قَالَ أَحْمَدُ: «كَانَ رِوَايَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ أَحْسَنَ، أَوْ قَالَ: أَصَحُّ»، وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَهَذَا مِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَنَّ حَدِيثَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَنْهُ، كَمَالِكٍ، وَغَيْرِهِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَنْهُ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «أَنَّ يَحْيَى الْقَطَّانَ كَانَ يُضَعِّفُ أَشْيَاءَ حَدَّثَ بِهَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فِي آخِرِ عُمَرِ، لِاضْطِرَابِ حِفْظِهِ، بَعْدَمَا أَسَنَّ»، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: «ثِقَةٌ ثَبَّتْ، لَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِلَّا: بَعْدَمَا صَارَ إِلَى الْعِرَاقِ؛ فَإِنَّهُ انْبَسَطَ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ؛ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَهْلُ بَلَدِهِ، وَالَّذِي نَرَى: أَنَّ هِشَامًا تَسَهَّلَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَكَانَ تَسَهُّلُهُ أَنَّهُ أَرْسَلَ عَنْ أَبِيهِ، مِمَّا كَانَ يَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ»، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خِرَاشٍ: «بَلَّغَنِي أَنَّ مَالِكًا نَقَمَ عَلَى هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ حَدِيثَهُ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، وَكَانَ لَا يَرْضَاهُ».

وَانظُرْ: «تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١١ ص ٤٥)، وَ «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥)، وَ

«شَرَحَ عِلَلِ التَّرْمِذِيِّ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٦٧٨).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّي بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ١٢٩): (وَإِذَا اجْتَمَعَ عِيدٌ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، صَلَّى لِلْعِيدِ، ثُمَّ لِلْجُمُعَةِ، وَلَا بُدَّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَخْلَافَ ذَلِكَ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٠): (لَيْسَ فِي حَدِيثِ: ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ صَلَاةِ الْعِيدِ، رَكَعَتَيْنِ لِلْجُمُعَةِ، وَأَيُّ: الْأَمْرَيْنِ كَانَ، فَإِنَّ ذَلِكَ: أَمْرٌ مَتْرُوكٌ، مَهْجُورٌ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٥): (وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَطَاءٍ: قَوْلٌ مُنْكَرٌ، أَنْكَرَهُ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ١٢٦): (أَمَّا فِعْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ... فَلَا وَجْهَ فِيهِ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ خَطَأٌ).  
تَنْبِيْهٌ:

عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: (شَهِدْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه، فِي فِطْرٍ، وَيَوْمِ جُمُعَةٍ: فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا يَجْتَمِعُ فِيهِ عِيدَانِ مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي، فَقَدْ أَذِنَّا لَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَرْجِعَ، فَلْيَرْجِعْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَمْكُثَ، فَلْيَمْكُثْ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١٠ ص ٢٤)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٦١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٢٥)، وَفِي «الْأُمَّمِ» (ج ١ ص ٢٣٩)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤١٦)، وَفِي «السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (ص ٢٣٨)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٢٢٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ١٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣١٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٥

ص ١١٧)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٢ ص ٣٧٣)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٦٠)، وَالْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٦٣)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٢٨١)، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي «عَوَالِي مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ٧٢)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٢٩)، وَالْمِزِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (ج ١٠ ص ٢٨٩)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِْلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٥٦)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٠٣)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٨ ص ٣٦٤)، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي «عَوَالِي مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ص ٣٩٧)، وَالْجَحْدَرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ق/٤/ط)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٢٩١)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٦)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٨٨)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٤٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (ص ٣٥٤)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (ص ١٩٥)، وَالشَّحَامِيُّ فِي «تُحْفَةِ عِيدِ الْفِطْرِ» (ق/١٩١/ط)، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ فِي «حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (ق/٩/ط)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحِينَ» (١٢٣٣)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٥٥) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَحَدِيثُ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ رضي الله عنه، مُقَيَّدٌ بِأَهْلِ الْبَادِيَةِ، مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ أَيْضًا.

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٥٠): (وَرُوِيَ عَنْ

عُمَانَ بْنِ عَفَانَ رضي الله عنه، مُقَيَّدًا، بِأَهْلِ الْعَالِيَةِ، مَوْقُوفًا عَلَيْهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رحمته الله فِي «مُشْكِْلِ الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٨٧)؛ بَعْدَ أَنْ أَخْرَجَ

حَدِيثَ: زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: (أَنَّ الْمُرَادِينَ بِالرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ؛

هُم: أَهْلُ الْعَوَالِي الَّذِينَ مَنَازِلُهُمْ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَدِينَةِ، مِمَّنْ لَيْسَتْ الْجُمُعَةُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةً؛ لِأَنََّّهُمْ فِي غَيْرِ مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَالْجُمُعَةُ فَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَفِي الْأَمْصَارِ، دُونَ مَا سِوَى ذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٢ ص ٣٧٣): (نَعَمْ يَحْتَمِلُ أَنََّّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ، لِيُعَدَّ مَنَازِلُهُمْ عَنِ الْجُمُعَةِ). اهـ.  
قُلْتُ: وَإِنْ سَلَّمْنَا لَهُمْ أَنْ يَحْتَجُّوا بِهَذَا الْأَثَرِ، فَهَذَا يَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْعَوَالِي الَّذِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمِصْرِ، وَحَضَرُوا صَلَاةَ الْعِيدِ، فَإِنْ شَاءُوا انْصَرَفُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ، وَلَا يَعُودُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَالِاخْتِيَارُ لَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا حَتَّى يُجَمَّعُوا إِنْ قَدَرُوا.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْأُمَّ» (ج ١ ص ٢٣٩): (وَلَا يَجُوزُ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ، وَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ حَضَرَهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمِصْرِ، فَيَنْصَرِفُوا إِنْ شَاءُوا إِلَى أَهْلِيهِمْ، وَلَا يَعُودُوا لِلْجُمُعَةِ، وَالِاخْتِيَارُ لَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا حَتَّى يُجَمَّعُوا إِنْ قَدَرُوا). اهـ.

قُلْتُ: فَالرُّخْصَةُ مُقَيَّدَةٌ لِأَهْلِ الْعَوَالِي، وَالْأَمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ، لِلْمَشَقَّةِ الَّتِي تَلْحَقُهُمْ عِنْدَ إِتْيَانِهِمْ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ.

وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رحمته قَالَ: (وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ أَحَدًا أَدَانَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي غَيْرَ عُثْمَانَ رضي الله عنه). (١)

(١) انظر: «المُنْتَقَى فِي شَرْحِ الْمُوطَّأِ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣١٧).

وَعَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَأَنَّ الْجُمُعَةَ تَلْزِمُهُمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُدَوَّنَةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ١٥٣): (قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ يَبْلُغْنِي أَنَّ أَحَدًا أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي؛ إِلَّا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَالِكٌ يَرَى الَّذِي فَعَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ يَرَى أَنَّ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، لَا يَضَعُهَا عَنْهُ إِذْنُ إِمَامٍ، وَإِنْ شَهِدَ مَعَ الْإِمَامِ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ، عِيدًا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٤): (ذَهَبَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي إِذْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِيمَا ذَهَبَ لِأَهْلِ الْعَوَالِي، إِلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ، ذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ: عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ»). اهـ.

وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: (إِنَّ إِذْنَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ لِمَنْ لَا تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ، مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى أَهْلِ الْمِصْرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ).<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ٧ ص ٢٥): (وَلَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي وُجُوبِ الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ كَانَ بِالْمِصْرِ بِالْغَا مِنْ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ سَمِعَ النَّدَاءَ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ). اهـ.

(١) انظر: «المُنْتَقَى فِي شَرْحِ الْمُوطَّأِ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣١٧).

(٢) انظر: «الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ٢٤).

\* ثُمَّ هَذِهِ الْآثَارُ لَا تُقَاوِمُ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، عَلَى فَرْضِيَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى فَرْضِيَّتِهَا، وَإِذَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى فَرْضِيَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، لَمْ يَجْزُ إِسْقَاطُهَا بِآثَارٍ مَوْقُوفَةٍ، أَوْ مَقْطُوعَةٍ، بِدُونِ دَلِيلٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى إِسْقَاطِهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الْعِيدِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٠ ص ٢٧٧): (وَإِذَا اخْتَمَلَتْ هَذِهِ الْآثَارُ مِنَ التَّأْوِيلِ مَا ذَكَرْنَا، لَمْ يَجْزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى سُقُوطِ فَرْضِ الْجُمُعَةِ عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الْجُمُعَةُ: ٩]، وَلَمْ يَخُصَّ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ صلوات الله يَوْمَ عِيدٍ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ تَجِبُ حُجَّتُهُ، فَكَيْفَ بِمَنْ ذَهَبَ إِلَى سُقُوطِ الْجُمُعَةِ وَالظُّهْرِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، بِأَحَادِيثٍ لَيْسَ مِنْهَا حَدِيثٌ؛ إِلَّا وَفِيهِ مَطْعَنٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٩١): (أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وُجُوبِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ الثَّابِتَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عَلَى أَنَّ فَرَائِضَ الصَّلَوَاتِ خَمْسٌ، وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ لَيْسَتْ مِنَ الْخَمْسِ، وَإِذَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى وُجُوبِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عَلَى أَنَّ فَرَائِضَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ لَيْسَتْ مِنَ الْخَمْسِ، وَإِذَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِتِّفَاقُ عَلَى وُجُوبِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَدَلَّتِ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَطَوُّعٌ، لَمْ يَجْزُ تَرْكُ فَرْضٍ بِتَطَوُّعٍ). اهـ.

\* إِذَا لَا تَسْقُطُ الْجُمُعَةُ عَنْ مَنْ حَضَرَ الْعِيدَ، مَعَ الْإِمَامِ إِنْ اتَّفَقَ عِيدٌ فِي يَوْمِ

جُمُعَةٍ.<sup>(١)</sup>

\* وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ٨٩): (وَإِذَا اجْتَمَعَ

عِيدٌ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، صَلَّى لِلْعِيدِ، ثُمَّ لِلْجُمُعَةِ، وَلَا بُدَّ، وَلَا يَصِحُّ: أَنْ يَخْلَافَ ذَلِكَ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤١٧): (إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ يَوْمَ

الْجُمُعَةِ صَلَّى الْإِمَامُ الْعِيدَ، حِينَ تَحُلُّ الصَّلَاةُ، ثُمَّ أَذِنَ لِمَنْ حَضَرَهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمِصْرِ فِي أَنْ يَنْصَرِفُوا إِنْ شَاءُوا إِلَى أَهْلِهِمْ، وَلَا يَعُودُونَ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَالِاخْتِيَارُ لَهُمْ أَنْ يُقِيمُوا حَتَّى يُجَمِّعُوا، أَوْ يَعُودُوا بَعْدَ انْصِرَافِهِمْ إِنْ قَدَرُوا حَتَّى يُجَمِّعُوا... وَلَا يَجُوزُ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ أَنْ يَدْعُوا أَنْ يُجَمِّعُوا إِلَّا مِنْ عُدْرٍ يَجُوزُ لَهُمْ لَهُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كَانَ يَوْمَ عِيدٍ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ٨٩): (الْجُمُعَةُ فَرَضٌ،

وَالْعِيدُ تَطَوُّعٌ، وَالتَّطَوُّعُ لَا يُسْقَطُ الْفَرَضَ). اهـ.

(١) قُلْتُ: وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ فِي حُكْمِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ أَنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةً، إِذَا قَامَ بِهَا الْبَعْضُ سَقَطَتْ عَنْ الْبَاقِي.

\* إِذَا فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ فَرَضِ عَيْنٍ، بِفَرَضِ كِفَايَةٍ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) انظر: «الْمُنْتَقَى فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ» لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣١٧)، وَ«الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ١٧٣)،

وَ«الْإِسْتِذْكَارَ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٧ ص ٢٤)، وَ«عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِلْأَبَادِيِّ (ج ٣ ص ٤٠٩).



وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٨٩): (فَكَانَ أَهْلُ الْعَوَالِي، الَّذِينَ لَيْسُوا فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، لَهُمْ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَاتِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجُمُعَاتِ، كَانَ لَهُ التَّخَلُّفُ عَنِ الْجَمَاعَاتِ). اهـ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٧٥)، بَابُ: إِثْمُ مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الرقم الموضوع
٥	(١) الْمُقَدِّمَةُ.....
١٧	(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ أَحَادِيثِ فِي الْعِيدَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا، وَأَنَّهُ تَسْقُطُ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ فِي الدِّينِ.....

